الأمم المتحدة

E/CN.6/2008/NGO/38

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 January 2007
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير-٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من المنبر الأوروبي للمرأة في آيرلندا الشمالية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2008/1.

210108 210108 07-65920 (A)

البيان

المنبر الأوروبي للمرأة في آيرلندا الشمالية هيئةٌ جامعة تعمل على زيادة نفوذ المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية والإسهام في إعداد سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية لصالح المرأة. وتعمل المنظمة أيضا على تمكين المرأة في آيرلندا الشمالية من التعبير عن رأيها على الصعيدين الوطني والدولي بالتعاون مع المنظمات الناشطة في انكلترا وسكوتلندا وويلز والمعروفة باسم اللجنة المشتركة المعنية بالمرأة في المملكة المتحدة، كما تنشط على صعيد أوروبي كعضو في جماعة الضغط النسائية الأوروبية، التي تنضوي تحت لوائها أكبر منظمات الرابطات النسائية في الاتحاد الأوروبي.

وقد خلص المنبر الأوروبي من استعراضه للاستنتاجات المتفق عليها التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة الثامنة والأربعين بعنوان ''مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع المنازعات وإدارتها وتسويتها وفي بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع''، أن الدول الأعضاء لم تف بعد بالتزامها باتخاذ تدابير للعمل الإيجابي لتنفيذ الاستنتاجات بأكملها.

إن مجتمع آيرلندا الشمالية آخذ في النهوض من نزاع دام ٣٠ عاما، وبالرغم من أن اتفاق الجمعة الحزينة الذي أبرم في عام ١٩٩٨ وشكل دعامة لعملية السلام، قد التزم بـ ''مشاركة النساء في الحياة العامة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة''، فإن استبعاد نساء آيرلندا الشمالية من المشاركة في المؤسسات المعنية مباشرة بفض النزاع قد ظل منتشرا على نطاق كبير. وهذا الاختلال في المساواة بين الجنسين الذي يسود مجتمعنا يعدُّه المنبر الأوروبي عاملا رئيسيا يعيق بناء مستقبل مشترك جديد.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح استمرار نقص تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة.

الحياة السياسية

في انتخابات عام ٢٠٠٧ لجمعية آيرلندا الشمالية التي آلت إليها السلطة، لم ينتخب سوى ١٨ امرأة من بين ١٠٨ أعضاء في الجمعية. وبينما تشغل ٤ نساء مناصب وزارية في الحكومة القائمة على تقاسم السلطة، ليس ثمة نساء في المناصب العليا الأخرى. وعلى سبيل المثال، ليس من بين مفوَّضي جمعية آيرلندا الشمالية الخمسة أو في منصب رئيسها أو مناصب نوابه الثلاثة أي امرأة.

أما فيما يتعلق بلجان الجمعية، فاللجان القانونية الإحدى عشرة واللجان الدائمة الست واللجنتان المخصصتان لا تضم سوى امرأتين اثنتين تشغلان منصبي رئيستي لجنتين

وامرأتين أخريين تتوليان منصبي نائبتي الرئيس. والغرض من إحدى اللجنتين المخصصتين هو النظر في مشروع قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٧ (بآيرلندا الشمالية). ويغطي مشروع هذا القانون طائفة عريضة من المسائل تشمل الصلاحيات الجديدة المتعلقة بإصدار الأحكام، وتقييم خطر بعض الجناة وتدبير شؤونهم؛ والجرائم الجديدة المتعلقة بحركة السير في الطرق؛ والجرائم ذات الصلة بتعاطي المواد الكحولية. ولا تضم هذه اللجنة من بين أعضائها الأحد عشر سوى امرأة واحدة.

وقد كشف استعراض للإدارة العمومية في آيرلندا الشمالية عن وجود خطط لاعتماد هياكل جديدة للحكومات المحلية ترمي إلى خفض عدد هذه الحكومات. ولم تضع الحكومة خططا لمراعاة التوازن بين الجنسين في الهياكل الجديدة أو لتشجيع الأحزاب السياسية على اتخاذ تدابير إيجابية بمقتضى أحكام قانون عام ٢٠٠٢ لمنع التمييز على أساس نوع الجنس (بين المرشحين للانتخاب) بغية تقليص التفاوت بين أعداد الرجال والنساء المنتخبين للعمل في الحكومة المحلية. ونظرا لقلة المناصب السياسية التي تتقلدها النساء وعدم وجود أي توجيهات لتحقيق المساواة لصالحهن، فإن تلك الخطط ستؤثر سلبا في مصالح النساء.

التعيين في الهيئات العامة

تضطلع الهيئات العامة بدور رئيسي في حياة سكان آيرلندا الشمالية كافة. وعلى سبيل المثال، تتولى هذه الهيئات تصريف الخدمات التي نستعملها يوميا كالصحة والتعليم. بيد أن تمثيل المرأة، بالرغم من تحديد الأهداف، انخفض في الهيئات العامة في السنوات العشر الماضية. ففي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت نسبة النساء المعيَّنات في الهيئات العامة تناهز ٣٥ في المائة وكانت نسبة من شغلن منهن منصب رئيس هيئة تبلغ ٢٨ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، انخفض عدد التعيينات إلى ٣٢ في المائة، ولم تتجاوز نسبة النساء اللائي شغلن منصب رئيس هيئة نسبة ٢٥ في المائة.

التعيين في مناصب القضاء

لا يضم سلك قضاة المحكمة العليا في آيرلندا الشمالية أي امرأة. وقد أفضى بحث أجري في عام ٢٠٠٥ لتحليل وضع النساء فيما يتعلق بمناصب القضاء وكبار المحامين إلى استنتاج مفاده أن عدد النساء في المناصب العليا أقل بكثير من نظيره في سائر مناطق المملكة المتحدة، بل هو أسوأ من ذلك عند مضاهاته بعدد النساء اللائي يتولين أمثال تلك المناصب في بلدان أخرى. وهناك ١٦٦ امرأة (ما يعادل نسبة ١٨ في المائة) اللواتي يشغلن مناصب قانونية تتراوح درجاتها ما بين قاضيات في محاكم الأقاليم وكرئيسات محاكم.

التعيين في مناصب الشرطة

رغم أن ما يزيد على ثلثي موظفي الدعم في سلك الشرطة من النساء، فإن نسبتهن من عدد ضباط الشرطة المتفرغين لا تزيد عن ٢٠ في المائة إلا بمقدار طفيف، على أن عددهن قليل نسبيا في المناصب العليا. وفي إطار الإجراءات الإيجابية المندرجة في سياق عملية السلام، استُن تشريع يكفل التصدي في إطار عملية التوظيف في دائرة الشرطة الجديدة للاختلال السابق بين أفراد الطوائف الدينية. بيد أنه لم تنفذ مثل تلك الإجراءات فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية.

المجموعات والمنظمات النسائية

حشدت الجماعات النسائية صفوفها إبان أسوأ الأطوار التي مر بها النزاع ونشطت في مجال مد الجسور بين المجتمعات المحلية المختلفة قبل بدء مفاوضات السلام الرسمية بزمن طويل. وبدلا من التركيز على أوجه الظلم القديمة، عكفت على مناقشة الحلول والاستراتيجيات المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك، وأقامت برامج للتدريب والتنمية وشبكات للدعم. غير أن وجود عدد كبير من هذه الجماعات معرض للخطر بسبب نقص الموارد وانعدام الالتزام الإيجابي من جانب الحكومة بالتصدي للعجز الناجم عن إنهاء التمويل الأوروبي.

إن شبكات النساء الريفية إما أنها بصدد إنهاء أنشطتها وإما أنها تسعى إلى تقديم خدماتها دون موارد. وتتعرض قدرة الجماعات والمنظمات النسائية على تطوير رأس المال الاجتماعي للضغط من جراء هذا النقص في الدعم من المصادر الحكومية الرسمية، في حين تتدفق الموارد على قطاعات أخرى تتودد إليها الوكالات المهتمة بإنهاء النزاع. ويواجه القطاع النسائي النابض بالحياة في آيرلندا الشمالية الآن أزمة تهدد استمراريته في الأجل الطويل.

وفي العديد من المناطق التي شهد فيها سكان آيرلندا الشمالية عنفا حادا بين المجتمعات المحلية، تحتاج الناشطات اللائي يناضلن من أجل إعطاء القدوة الحسنة والقيام بأعمال تكمن في صميم الرغبة في تحقيق المصالحة، إلى الدعم كيما يصمدن في وجه هيمنة قادة المجتمعات المحلية من الذكور الذين يتَّبعون خططا شتى، غالبا ما تكون ذات صبغة شبه عسكرية. إن بناء المجتمع المحلي وتجديد بنائه مهمتان تقتضيان الالتزام بمبادئ التنمية المجتمعية وممارساتها، فضلا عن توفير التمويل الكافي لاستدامة الأنشطة المضطلع بها على صعيد القواعد الشعبية. ويتعين على الحكومة الاعتراف بأهمية العمل الذي يضطلع به القطاع النسائي إجمالا في بناء السلام.

خاتمة

ما زالت المرأة في آيرلندا الشمالية تعاني من نقص في التمثيل في المؤسسات والهيئات الرئيسية التي تمارس تأثيرا كبيرا وتسيطر على معظم الموارد المهمة في آيرلندا الشمالية، بما في ذلك الهيئات المنشأة في إطار عملية السلام. واستبعاد مجموعة ضخمة من النساء من المؤسسات السياسية المكلفة بالسير قدما بتلك العملية يعني أن صياغة النتيجة النهائية ستجري حسب أولويات الرجال ولن تراعي شواغل النساء أو تيسر مشاركتهن العملية في الحياة السياسية.

إن مهمة إنهاء النزاع وبناء السلام لن تتحقق دون السعي إلى كفالة المساواة بين الجنسين والقضاء على التفاوت الذي يتفرع من النزاع ويغذيه في آن واحد. غير أن برنامج الحكومة الأخير والميزانية الملحقة به لا يتضمنان التزاما بتعميم مراعاة خبرات قطاع النساء ومهاراتهن وبرامجهن في ترتيبات الإعمار الاجتماعي بعد انتهاء النزاع.

وقد أحرزت المطالب الداعية إلى الالتزام الصريح بحقوق الإنسان بعض التقدم، ولكن الضغط من قبل المجتمع الدولي مطلوب لإعطاء الأولوية، مثلا، لإعادة تدريب أفراد الجهاز القضائي في مجال حقوق الإنسان أو إشراك النساء رسميا في مفاوضات السلام وفقا للقرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

وبرؤية أكثر تفاؤلا، ثمة في سياق معالجة النزاع وبناء السلام في آيرلندا الشمالية العديد من التجارب التي حققتها في مجال بناء الثقة والتعاون نساءٌ يتحدرن من مشارب اجتماعية ودينية وسياسية مختلفة. وثمة دروس مهمة يمكن استخلاصها من تجاربنا ونحن على استعداد لتقاسمها وصولا إلى تحقيق التلاحم الاجتماعي.